البيان الختامي
للجنة الوطنية للشبيبة العمالية للاتحاد
في دورتها السنوية العادية

انعقدت اللجنة الوطنية للشبيبة العمالية التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في دورتها السنوية العادية يوم الأحد 26 أكتوبر 2025 بالمقر المركزي للاتحاد بالرباط، في أجواء نضالية عالية جسدت روح الالتزام والمسؤولية، تحت شعار "شباب جاد ومتجدد من أجل عدالة اجتماعية وتنمية مستدامة"

واستهلت أشغال هذه الدورة بكلمة للأستاذ محمد الزويتن الأمين العام للاتحاد، تطرق من خلالها إلى استعراض معطيات الوضع السياسي والاجتماعي الحالي الذي يعيشه المغرب، ومن أبرز ما طبعه الحراك الشبابي الأخير الذي خرج للاحتجاج على تدهور الوضع الصحي والتعليمي وللمطالبة بالشغل ومحاربة الفساد، في ظل استمرار موجة غلاء الأسعار وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، كما توقف على تطورات قضية الوحدة الترابية للمغرب وما تحققه الدبلوماسية المغربية من نجاحات تحت قيادة جلالة الملك، ثم وقف على تطورات الحرب الصهيونية على غزة، التي وإن توقفت ظاهريا فإنها تتخذ أشكالا أخرى، منها استمرار محاولات استهداف المقاومة الفلسطينية، ومناورة الكيان الصهيوني في الالتزام بمضامين اتفاق وقف الحرب، وباستمرار توسع مستوطنات الكيان، وتهجم المستوطنين على المزارع والمساكن وعلى مواطنين فلسطينيين في الضفة والقدس وغيرها بحماية ممنهجة من جيش الكيان المجرم.

وفي ذات الكلمة أكد الأمين العام على أهمية دور الشباب في تحقيق التنمية الوطنية وفي الدفاع عن الوطن وعن القضايا والمطالب العادلة، سواء التي تهم فئة الشباب أو غيرهم من عموم فئات المجتمع، وكذا في الدفاع عن القضايا العادلة للأمة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وقد مثّل هذا اللقاء الوطني الذي أطره نائب الأمين العام للاتحاد حميد ابن الشيخ، والمنسق الوطني للشبيبة العمالية للاتحاد فيصل العرباوي، لحظة نقابية متميزة، أكدت خلالها الشبيبة العمالية وعيها العميق بحجم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الشباب المغربي، ولا سيما فئة الشباب العامل، الذي يعاني من تراجع الحماية الاجتماعية وتفاقم الهشاشة وتدهور القدرة الشرائية، إضافة إلى الشباب الذي ضيقت في وجهه فرص الشغل من خلال عدد من السياسات الحكومية

وبعد نقاش مستفيض للأوراق والمداخلات التنظيمية والفكرية، صادقت اللجنة الوطنية بالإجماع على البرنامج السنوي للشبيبة العمالية، مجددة عزمها على ترسيخ فعل نقابي شبابي مسؤول ومتجدد.

أولاً: من أجل عدالة اجتماعية حقيقية وتشغيل يضمن العيش الكريم

تسجل اللجنة الوطنية بقلق بالغ استمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية للشباب المغربي في ظل انسداد الأفق الاقتصادي وغياب إرادة سياسية حقيقية للوفاء بالالتزامات الاجتماعية، وتُحمّل الحكومة كامل المسؤولية عن إخلافها لوعودها الانتخابية في مجال التشغيل وتوفير مليون منصب شغل، والتي لم تتجاوز حدود الشعارات الانتخابية، مما عمّق حالة الإحباط واليأس في صفوف الشباب.

وإيماناً منها بأن الشغل هو حقٌّ دستوري ومطلب وطني جامع، تؤكد اللجنة الوطنية ما يلي:

1. المطالبة بإصلاحات عاجلة وإجراءات منصفة من قبيل الإلغاء الفوري لتسقيف سن الولوج إلى قطاع التعليم المحدد في 30 سنة، باعتباره قرارًا مجحفًا يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص ومع مقتضيات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي يحدد السن الأقصى في 45 سنة.

كما تذكر الحكومة بواجبها السياسي والأخلاقي في تنفيذ وعودها الانتخابية المتعلقة بالتشغيل، وإطلاق برامج واقعية تضمن فرص عمل قارة وشروط كرامة مهنية، بدل الحلول الترقيعية والتوظيف المؤقت والتشغيل بالمناولة والكونطرا.

2. تطالب بضمان الحق في الحريات النقابية والحق في التنظيم النقابي وتكافؤ شروط التمثيل بين مختلف التنظيمات وبوقف كل أشكال التضييق أو الانتقاء في حق النقابيين الشباب.

3. من أجل عدالة الاجتماعية تحقق الكرامة للطبقة العاملة:

- الدعوة إلى اعتماد رؤية وطنية شاملة للتشغيل تدمج العدالة المجالية وتربط بين التعليم والتكوين وسوق الشغل في إطار المساواة والشفافية.
- الدفاع عن العدالة الاجتماعية والاقتصادية للشباب العامل عبر إصلاح جبائي عادل وتوسيع الحماية الاجتماعية.

ثانياً: من أجل وطن تتحقق فيه العدالة المجالية والترابية وتتساوى فيه حقوق الفئات:

تُعبّر اللجنة عن تثمينها العميق لمضامين الخطاب الملكي الموجّه للبرلمان، ولاسيما ما تضمنه من دعوة صريحة إلى ترسيخ العدالة الاجتماعية والمجالية وتقليص الفوارق بين الجهات والمناطق باعتبارها ركيزة من ركائز الدولة الاجتماعية، وتوجّهًا استراتيجيًا للسياسات العمومية يروم تحقيق التكامل بين المشاريع التنموية الكبرى والبرامج الاجتماعية.

وتدعو اللجنة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات في القطاعات الأساسية كالتعليم والصحة والتشغيل والتأهيل الترابي بما يعزز الإنصاف ويُكرّس كرامة المواطن المغربي.

وفي السياق ذاته، تُشيد اللجنة الوطنية بالنجاحات الدبلوماسية التي حققتها المملكة في ترسيخ مغربية الصحراء وطي هذا الملف في إطار السيادة الوطنية الكاملة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، معتبرة ذلك انتصارًا وطنيًا يجسد تلاحم العرش والشعب في الدفاع عن وحدة الوطن ومصالحه العليا.

كما تعبّر اللجنة عن تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني البطل في مواجهة العدوان الصهيوني المستمر، وتؤكد رفضها القاطع لكل أشكال التطبيع الثقافي والسياسي والاقتصادي مع الكيان الغاصب، انسجاماً مع الموقف الشعبي المغربي الأصيل الداعم للقضية الفلسطينية.

ثالثاً: من أجل إشراك فعلي للشباب في القرار والتنمية

تؤكد اللجنة الوطنية أن الشباب يمتلك من الطاقات والإبداع ما يؤهله لقيادة التنمية الوطنية، غير أن ضعف الإرادة السياسية في إشراكه في القرار يفرغ الخطابات الرسمية من مضمونها، وفي هذا السياق تدعو الشبيبة العمالية إلى:

- إدماج الشباب النقابي في هيئات الحكامة والتشاور الوطنية والجهوية.
- تطوير برامج التكوين والتأهيل المستمر بما يتلاءم مع التحولات المجتمعية الاقتصادية والمهنية.
- إشراك الشباب في صياغة السياسات العمومية باعتباره شريكًا فاعلًا لا مجرد مستهدفٍ من البرامج.

إن اللجنة الوطنية للشبيبة العمالية، وهي تختتم أشغال دورتها السنوية العادية، تؤكد تشبثها بخيار النضال النقابي الحر والمسؤول دفاعًا عن كرامة الشباب المغربي وحقه في الشغل الكريم والحرية النقابية والعدالة الاجتماعية، وتعتبر أن الشباب الجاد والمتجدد هو رهان الإصلاح الحقيقي وضمان استمرارية الفعل النقابي الوطني، وفاءً لرسالة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في الدفاع عن الكرامة والعدالة والتنمية.

وعاشت الشبيبة العمالية صوت الشباب الحر

وعاش الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب إطارا نضاليا أصيلا ومدرسة في الوفاء والإصلاح

وحرر بالرباط في: 26 أكتوبر 2025

عن اللجنة الوطنية للشبيبة العمالية للاتحاد